هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير إعادة مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال

معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 23 – 24 نوفمبر 2011

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية.....1
2. المؤشر (1) المنهج الدراسي.....2
3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج.....7
4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....12
5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة.....17
6. الاستنتاج.....21

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2012

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1-1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر 1: المنهج الدراسي

المؤشر 2: كفاءة البرنامج الأكاديمي

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة

يكون الحُكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

I. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**

II. هناك قدْر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفائه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**

III. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1-2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين

لقد تمت إعادة مراجعة البرنامج الأكاديمي لبكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (BSABA) في معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (HERU)، التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (QAAET)، بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته، التي تقدم بها معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها للمؤسسة التي أجريت في الفترة من 23 – 24 نوفمبر 2011.

هذا، وقامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين في شهر سبتمبر 2011، بأن برنامجه لدرجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال سوف يخضع لإعادة مراجعة جودة البرامج الأكاديمية، إلى جانب زيارة ميدانية من المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر من عام 2011. واستعداداً لهذه العملية، قام معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين بعملية تقييم ذاتي قدم على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في الثامن عشر من أغسطس 2011.

لقد بدأ معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT) بطرح برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال في شهر سبتمبر 2002، وذلك في كلية الإدارة ضمن المعهد نفسه. والبرنامج هو واحد من عدد من برامج الدراسات الأولية والدراسات العليا، التي يطرحها المعهد في الحرم الجامعي الواقع في منطقة العدلية. وتشمل البرامج الأخرى تدريس برامج مثل دراسات إدارة الأعمال، والتصميم باستخدام الحاسب الآلي، والتصميم الجرافيك، والهندسة، والعِمارة.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهج الدراسي والتعليم وتقييم إنجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهج الدراسي ملائما للغرض المنشود.

2-1 هناك رسالة ورؤية عامة واضحة لدى معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، وبشكلٍ أكثر تحديدًا للتعبير عن رسالة برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال على وجه الخصوص. ويبدو كلٌّ من الرسالة والرؤية مناسبتين، من حيث تركيزهما على مسألة تعيين الخريجين.

2-2 الرسالة والرؤية مدعومتان بمجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة بالبرنامج، والموضوعة خصّيصا لبرنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال، وهي موضَّحة في تقرير التقييم الذاتي كأهداف التعلم البرامجي لبرنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال. وهذه الأهداف مناسبة إلاَّ أن لجنة المراجعة قد لاحظت أنه، وبرغم أن تقرير التقييم الذاتي قد ذكر بأن هذه الأهداف قد تم وضعها في مجموعات بحسب المعرفة والمهارات، فإنها قد تم تحديدها بالدرجة الأساس للتعامل مع تطوير المهارات العامة، والمهارات القابلة للنقل. وإنها تتطلب بشكل خاص أن تنطوي على المعرفة والفهم الأوسع اللذيْن يسعى البرنامج لتطويرهما. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في

ضوء حقيقة أن برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (والذي يُشار إليه كذلك ببكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية)، وكما جاء وصفه في تقرير التقييم الذاتي، يسمح للطلبة ببعض الاختيارات للحصول على المؤهل العلمي المحدد في الشهادة الخاصة بالدرجة العلمية، والتي تشمل تخصصات مثل العلوم المالية، إدارة الموارد البشرية، إدارة الأعمال الدولية، الإدارة والتسويق، أو إدارة نُظُم المعلومات.

2-3 يتكون البرنامج من مجموعة كبيرة (60 ساعة معتمدة) من المقررات الدراسية المُصنَّفة إلى مقررات تعليم عامة، أو "أداب حرّة" (تشمل 36 ساعة معتمدة مأخوذة من صُلب المنهج الدراسي الاستكشافي للتعليم بمعهد نيويورك للتكنولوجيا) و60 ساعة معتمدة من المقررات المُصنَّفة كمقررات إدارة الأعمال. أما البُنية العامة للمنهج الدراسي فتتوافق بشكل أكبر مع درجة بكالوريوس الآداب في إدارة الأعمال أكثر من تماثلها مع بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح بأن تضع الكلية المزيد من التركيز على مقررات إدارة الأعمال؛ لكي تضمن تعرُّف الطلبة على المزيد من عِلم إدارة الأعمال، ونظرياته، وتطبيقاته.

2-4 أما المفردات الموحدة للمقررات الدراسية فقد تم إعدادها بشكل جيّد، وتوثيقها بوضوح وفقاً لمعيار موحَّد على الرغم من أن ملف المفردات الذي قدمته الكلية لم يكن كاملاً. وهناك أدلة واضحة في الوثائق المُقدمة والمناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس على وجود التزام نحو تطبيع المفردات لكي تلبي الحاجات المحليّة.

2-5 قُدِّمت أمثلة على تحويل مخرجات التعلم المطلوبة على مستوى البرامج إلى مخرجات تعلّم على مستوى المقررات الدراسية، على النحو الوارد في النموذج الموحَّد للمفردات. ولكن الفريق المسئول عن البرنامج في القسم الأكاديمي، بحاجة لأن يضمن بأن جميع المصفوفات الخاصة بمخرجات التعلّم المطلوبة بالبرنامج تعكس عملية تشكيل جميع المقررات الدراسية، التي يتضمنها البرنامج بما يتلاءم وأهداف التعلّم الخاصة بالبرنامج؛ لكي توضِّح بأن جميع هذه الأهداف يتم تحقيقها بصرف النظر عن المسار الذي يتخذه الطلبة في دراسة البرنامج.

2-6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى تطبيق تصنيف (بلوم)؛ من أجل تقديم مخرجات تعلّم واضحة للمقررات الدراسية عَبر مراحل التقدم المختلفة في البرنامج، وبطريقة تكشف عن التطور

المتصاعد وتطبيق مستوى عالٍ من المهارات. ولكن كيفية إنجاز هذا الأمر لم تكن واضحةً لا من خلال النصوص المعبِّرة عن مخرجات التعلّم على مستوى المقررات، ولا من خلال أدوات التقييم المستخدمة لقياس المستوى العالي من التعلّم. كما على الكلية أن تلتفت بعناية إلى عناوين المقررات الدراسية في المستويَيْن الثالث والرابع؛ لكي تضمن بأن هذه العناوين تعكس بشكل متناسق التقدم الحاصل في المعرفة والفهم، بالانتقال من تقديم موضوعات دراسية أولية إلى مستوى أكثر تقدماً من الفهم والتعمّق في النظرية والتطبيق.

2-7 أما فيما يتعلق بتنمية المعارف والمهارات المتعلقة بالإدارة العامة، فإن البرنامج وأهداف التعلّم المطلوبة بالمقررات الدراسية يتوافقان بشكلٍ جيّد. وهناك سِعة كافية في المنهج الدراسي لهذا الغرض. ولكن، وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تلاحظ أن المنهج الدراسي يدعم الاختيار والتخصص ضمن التخصصات التي تشكِّل التخصصات العامة في إدارة الأعمال/ الإدارة، فإن اللجنة غير واثقة بأن هناك عُمقاً كافياً في تعلّم المقررات الخاصة بإدارة الأعمال، ولا في مسار الخيارات المتاحة في الدرجات العلمية المعنية. وعلى وجه التحديد، قامت لجنة المراجعة بفحص تفصيلي لما يُركز عليه المنهج الدراسي لتخصص الإدارة ونُظم المعلومات، ولاحظت عدم وجود العمق الكافي في المنهج الدراسي لهذا المقرر، وعدم وجود فرص كافية لاستخدام البرمجيات والموارد المادية التي تدعم تنمية مثل هذا العُمق، وعدم وجود أدلة كافية في معايير الأعمال التي يُنجزها الطلبة بما يُبرّر طرح هذا التخصص على هذا النحو.

2-8 وعلى مستوى البرنامج، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على وجود نصٍّ شامل وفهمٍ لسياسة التعليم والتعلّم، أو تنفيذها بشكل استراتيجي؛ من أجل ضمان وجود توازن بين طرائق التعليم والتعلّم والتقييم في المقررات الدراسية لتقديم الضمانة بأن المهارات العامة والمهارات القابلة للنقل الواردة ضمن مخرجات التعلّم المطلوبة بالبرنامج قد تم تحقيقها من قِبل كافة الطلبة.

2-9 قامت لجنة المراجعة بفحص تقييمات الطلبة، وناقشت عملية التقييم مع أعضاء هيئة التدريس. أما التقييمات التي جرى تقديمها باعتبارها أمثلة على ملفات المقررات الدراسية، فقد كانت غير مرتبطة بشكل واضح مع أهداف المقررات. كما أن العديد من أدوات التقييم (أسئلة الاختيارات من إجابات متعددة، أسئلة الصواب/الخطأ، أسئلة الإجابات القصيرة)، لم تكن تتيح الفرصة

للطلبة سواء للتعبير عن عمق معارفهم وفهم للموضوعات الدراسية، أو تطبيق مهارات التفكير النقدي، وتقييم الأدبيات ذات العلاقة، أو القدرة على استنباط المعلومة.

2-10 استنتجت لجنة المراجعة من خلال المناقشة مع أعضاء هيئة التدريس بأنه لاتوجد محاولة منظَّمة للتدقيق الداخلي للأدوات التقييمية. والأهم من ذلك، لايوجد هناك تحقّق داخلي أو خارجي للدرجات التي تُمنح للطلبة. وعلى الرغم من إعداد ملفات تقييم الأداء في المقررات، فإن هذه الممارسة تتم فيما بعد وبشكل اعتباطي محض؛ من أجل التأكد بأن التوزيع العام للدرجات الممنوحة كان مقبولاً. وقد وجدت لجنة المراجعة بأن هناك حاجة لفهمٍ أوضح لأهمية تنفيذ إجراءات تضمن شفافية الدرجات التي يحصل عليها الطلبة إلى جانب التحقق الداخلي والخارجي لهذه الدرجات. أما دور المُمتحِن الخارجي وأهميته فيما يتعلق بتوفير الضمانة بتحقيق المعايير، فهو غير مفهوم بشكل واضح من قِبل أعضاء هيئة التدريس. أما الإجراءات التي وصفها أعضاء الهيئة الأكاديمية فيما يتعلق بعملية التحقق من الدرجات، فقد كانت بشكل واضح إجراءات ارتجاعية تقوم على شكاوى الطلبة أكثر من كونها إجراءات استباقية، لضمان وجود معيار واضح يستند إليه نظام التصحيح، ويضمن وجود عملية شفافة يتم اتباعها وتوفِّر الضمانة بأن الدرجة المُعطاة قد تم منحها على أساس مدى استيفاء الطالب لمعايير محددة مسبقا تصف مدى تحقق مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى المقررات الدراسية.

2-11 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- هناك أهداف واضحة ودقيقة للبرنامج مرتبطة بالمهارات العامة والقابلة للنقل، والمتوافقة مع تطلعات رسالة معهد نيويورك – للتكنولوجيا (NYIT) في رسالته ورؤيته لاسيما، فيما يتعلق بإمكانية توظيف الخرّيجين
- المفردات الدراسية الموحَّدة مُعدّة بشكل جيِّد وموثَّقة بوضوح
- المنهج الدراسي يدعم الاختيار والتخصص ضمن التخصصات العامة التي تتضمنها إدارة الأعمال/ الإدارة.

2-12 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- ضمان أن تعبِّر مصفوفات مخرجات التعلّم على مستوى البرنامج عن تحويلها إلى مخرجات تعلّم على مستوى كافة المقررات الدراسية
- ضمان عدم استخدام تصنيف بلوم لتحديد أهداف التعلّم ضمن البرنامج فقط، بل أن تتم ترجمته كذلك إلى خطط تقييم تختبر مدى تحقق هذه المخرجات
- ضمان الفهم الواضح لأهمية التدقيق الداخلي لدى جميع أعضاء هيئة التدريس، وأن يكون كلٌّ من عملية تصميم أدوات التقييم والتعبير عن تحقيق الطلبة لمخرجات التعلّم في أعمالهم التي يقدمونها خاضعًا لهذا التدقيق
- وضع معايير مسبقة تعكس بدقَّة مدى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلّم المطلوبة بالمقررات.
- بيان دور وقيمة المُمتحِن الخارجي بشكل واضح.

2-13 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.**

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

تعتمد كفاءة البرنامج على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التدريس، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلُّم والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3-1 هناك معايير قبول موثَّقة بشكل جيد، وقد لاحظت لجنة المراجعة على وجه الخصوص أن متطلب الكفاءة باللغة الإنجليزية المتمثل بـ550 نقطة في اختبار التوفل (TOEFL)، أو ما يعادله تتوافق مع الهدف المنصوص عليه للبرنامج في تطوير مهارات تواصل ممتازة. أما الطلبة الذين هم دون المستوى المطلوب من الكفاءة باللغة الإنجليزية، فيُطلب منهم أداء اختبار تحديد مستوى (اختبار تصنيف)، وبعد إكمال هذا المتطلب بنجاح يمكن قبولهم في البرنامج. أما الطلبة الذين لايتمكنون من إكمال متطلبات اللغة الإنجليزية بنجاح، فيُطلب منهم دراسة مقررات تقوية في هذه اللغة. إلا أن لجنة المراجعة لم تتمكن من أن تحدد بدقَّة أن المستوى المطلوب لإكمال هذه المقررات بنجاح هو 550 نقطة، كما يتطلب معيار كفاءة اللغة الإنجليزية في اختبار التوفل (TOEFL) عند القبول، أو ما يعادلها. ويُسمح للطلبة المُلتحقين بالبرنامج تسجيل مايصل إلى 12 ساعة معتمدة في الوقت الذي يواصلون فيه إكمال دراسة مقررات التقوية في اللغة الإنجليزية. وتقترح لجنة المراجعة بأن على معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، أن يقوم بمراجعة تأثير هذه الممارسة على أداء الطلبة الدارسين لمقررات التقوية في اللغة الانجليزية.

3-2 لاحظت لجنة المراجعة بأن الجامعة، وبرغم أنها قد عبّرت عن نيّتها بإيقاف القبول في البرنامج، لاتزال تدعو لتقديم طلبات الالتحاق بالبرنامج عَبر موقعها الإلكتروني. وقد ذُكر خلال المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الموظفين بأن هذا خطأ غير مقصود، وسيتم تصويبه على صفحات الموقع الإلكتروني.

3-3 لم تقدّم الوثائق التي زُوِّدت بها لجنة المراجعة ملفّاً شاملا للطلبة المقبولين في البرنامج، وهو ما كان مطلوباً للتأكد من أنه بالإمكان إظهار فاعلية معايير القبول، وتقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتحليل دفعات الطلبة بما يمكِّنها من تقييم فاعلية معاييرها الخاصة بالقبول.

4-3 لاحظت لجنة المراجع بأن الحرم الجامعي مُصمَّم بشكل يتيح للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إلى مَرافِقه، ولكن لم تكن داخل القاعات الدراسية الرئيسة أية وسائل تُمكِّنهم من الوصول إلى قاعات الدراسة في أيٍّ من الطوابق العُليا. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس بأن هذا الأمر قد تطلَّب جدولة الدروس لكي تقتصر على الدراسة في الطابق الأرضي.

5-3 مرافِق تقنية المعلومات المتاحة للطلبة غير كافية سواء من حيث الطاقة الاستيعابية أو من حيث إمكانية الوصول إليها، بما يدعم كافة التخصصات التي يغطيها المنهج الدراسي. وهناك أدلة على توفير واستخدام بعض البرمجيات التخصصية – وبشكل ملحوظ في تدريس العلوم المالية – ولكن على العموم وفي الجوانب الأخرى من المنهج لاتبدو الموارد المتاحة مناسبة لدعم طموح الكلية في ضمان تعرّف الطلبة على استخدام "أحدث التقنيات" وتحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة بالبرنامج لتمكين الطلبة من "استخدام التكنولوجيا باعتبارها أداة لدعم عملية اتخاذ القرارات في إدارة الأعمال وفي التخصص". وقد أشار الطلبة إلى أنهم، وبالرغم من أنهم لا يرون في هذا الأمر نقصاً، لم يتمكنوا من استخدام برمجيات أو معدات تخصصية في تقنية المعلومات خلال فترة دراستهم.

6-3 المصادر الموجودة على الشبكة المعلوماتية (الإنترنت) كافية من حيث دعمها للبرنامج. والمكتبة، وعلى الرغم من صِغَر حجمها، تحتوي على نُسخٍ من الكتب الأساسية لدعم تدريس المنهج الدراسي. وقد ذُكِرت بعض المشكلات اللوجستية فيما يتعلق بالوصول إلى بعض الكتب الأساسية لدعم تدريس المقررات الدراسية. وعلى الكلية أن تضمن أن لديها استراتيجية مُطبّقة للتخفيف من الآثار المترتبة على مثل هذه المشكلات اللوجستية. وبشكل أدقَّ، فإن خبرات تعلّم الطلبة ستستفيد كثيرا من إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المواد المطبوعة بما يسمح للطلبة قراءة المزيد حول الموضوع، وبناء وتحصيل وجهات نظر متعددة حول القضايا الرئيسة والمناقشات التي تدور حول قِطاع الأعمال والإدارة.

3-7 لاحظت لجنة المراجعة من خلال تقرير التقييم الذاتي بأن الكلية كانت تسير نحو التقيُّد الكامل بضوابط مجلس التعليم العالي بخصوص الكتُب المنهجية، والمراجع، والمجلات العلمية ذات الصلة بالمقررات الدراسية والبرامج، وأن عدد مقتنيات المكتبة من هذه المصادر (وردَ ذِكر 5200 كتاب متاح للاطلاع) سيزداد. ولكن، ونظراً للمساحة المحدودة للغاية والمخصصة للمكتبة، يبدو من الصعوبة بمكان رؤية حجم التوسع الذي يمكن القيام به.

3-8 تلاحظ لجنة المراجعة أن هناك نقصًا في الأماكن المخصصة للمذاكرة الفردية والنشاطات الاجتماعية في الحرم الجامعي. كما إن خدمة الاتصال اللاسلكي المجاني بالشبكة المعلوماتية العالمية محدودة ببعض "النقاط الساخنة". وفي ضوء هذا الوضع، ترى لجنة المراجعة أن هناك حاجة لمراجعة القرار الخاص بشأن حصر الدخول للمكتبة الجديدة على طلبة التصميم باستخدام الحاسوب فقط.

3-9 هناك برنامج تعريفي يُقدم لكلٍّ من الطلبة الجُدُد والطلبة المنقولين من مؤسسات تعليمية أخرى. كما يقوم أعضاء هيئة التدريس بتقديم الإرشاد الأكاديمي. ويتوجب على جميع الطلبة الانخراط في مقرر ليست له ساعات معتمدة؛ من أجل ضمان التوصيل الفعّال للمعلومات الأساسية ذات العلاقة بما يتوقع أن يقوم به الطلبة بخصوص ما هو مطلوب منهم في البرنامج، والضوابط ذات الصلة بتقدمهم، والمرافِق والخدمات المُقدَّمة لدعمهم.

3-10 تُقدَّم خدمات الحصول على العمل للطلبة، وتُنسق الكلية مع إحدى الشركات الخارجية لمساعدة الطلبة في الحصول على أماكن العمل المناسبة. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال المناقشات التي أجرتها مع الخريجين بأن الكلية سبّاقة في دعم الطلبة في إيجاد فرص العمل بعد التخرج. وتستفيد الكلية بشكل جيد من وسائل التواصل الاجتماعي للبقاء على صِلة بالطلبة، وتقدم لهم التوجيه والمشورة باستمرار في هذا الخصوص.

3-11 لاحظت لجنة المراجعة بأن معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، يقوم بتحديد الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس من خلال استخدام آليات تحليل رسمية تستند إلى مستويات القبول، والعدد المتوقع للطلبة المقبولين؛ من أجل تحديد الاحتياجات المستقبلية. وترى لجنة المراجعة أنه

في ضوء انخفاض معدلات القبول، فانه قد لا يكون هذا النموذج كافيا لتحقيق توقعات الطلبة فيما يخص اختيار المنهج الدراسي والموضوعات التي يغطيها هذا المنهج.

3-12 المؤهلات العلمية والخبرات لأعضاء هيئة التدريس من حمَلة شهادة الدكتوراه في معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، مناسبة بما يدعم تدريس وتقييم برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال.

3-13 ترى لجنة المراجعة بأن مواردَ ومصادرَ التطوير الوظيفي ودعم الموظفين من أجل تنفيذ أجندة بحثية متاحةٌ بدرجة كافية. وهناك أدلة واضحة على وجود ثقافة تدعم الموظفين على الانخراط في البحث العلمي.

3-14 أما النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، فيُعدُّ على العموم مقبولاً باستثناء بعض من النِّصاب المتعدد لأحد أعضاء هيئة التدريس الذي يعمل بتفرغ جزئي. وترى لجنة المراجعة أن عدم التوازن هذا هو حالة مؤقتة نتيجة للظروف الاستثنائية ولا يعطي مؤشرا على سياسة وممارسة عادية لدى الكلية فيما يتعلق بضمان ألاَّ يكون العبء التدريسي متجاوزاً للحد المطلوب.

3-15 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- معايير القبول موثقة بشكل جيِّد، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الشبكة المعلوماتية (الإنترنت)؛
- المؤهلات العلمية وخبرات أعضاء هيئة التدريس من حَمَلة شهادة الدكتوراه مناسبة لدعم المقررات الدراسية؛
- تقدَّم خدمة البحث عن العمل لجميع الطلبة؛
- هناك أدلة على وجود ثقافة تدعم أعضاء هيئة التدريس للانخراط في البحث العلمي؛
- مصادر المكتبة على الشبكة المعلوماتية (الإنترنت) كافية وفي متناول اليد؛
- هناك أدلة على وجود برنامج تعريفي يقدَّم لكلٍّ من الطلبة الجُدد والطلبة المنقولين من مؤسسات تعليمية أخرى.

3-16 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- تصويب الموقع الإلكتروني للتعبير عن حقيقة أن البرنامج لم يعُد يقبل طلبةً جُددًا
- إعداد ملف تحليل شامل للمؤهلات المطلوبة للقبول
- مراجعة فاعلية مقررات التقوية في اللغة الإنجليزية لضمان أن هذه المقررات تضمن بشكل تراكمي أن الطلبة يحققون مستوى من الكفاءة ويعبرون بهذه اللغة بما يعادل 550 نقطة في اختبار التوفل (TOEFL)
- ضمان قيام أعضاء هيئة التدريس بالتدريس ضمن تخصصاتهم بما يتوافق من مؤهلاتهم المهنية والتخصصية
- تعزيز وجود الموارد المادية والمساحة الكافية للمكتبة وتوافر الأماكن المخصصة للمذاكرة الفردية وممارسة النشاطات الاجتماعية.

3-17 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4-1 يوضِّح نموذج المفردات الدراسية الموحَّد أهداف المقررات الدراسية ومخرجات التعلّم المطلوبة. وقد تم تحويل هذه المخرجات إلى أهداف تعلّم خاصة بالبرنامج. وقد قامت لجنة المراجعة بفحص المصفوفات الخاصة بعملية التحويل. ومن خلال فحص أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم والمناقشة التي أجرتها اللجنة مع الطلبة، فإنه من الواضح أن تحقق هدفيْ التعلُّم 5 و6 الخاصيْن بالبرنامج (استخدام التكنولوجيا باعتبارها أداة لدعم عملية اتخاذ القرار في مجال إدارة الأعمال وفي التخصص، والقيام بالبحوث العلمية والاستفادة منها لدعم الابتكار في العمل) يبدو أن هذا التحقق لم يكن واضحاً بشكل جيّد على العموم.

4-2 يذكر تقرير التقييم الذاتي بأن هناك مناقشات قد أُجريت فيما يخص أنشطة المقايسة المرجعية الخاصة بالتنفيذ مع الجامعة الأهلية، والجامعة العربية المفتوحة، والجامعة المَلكية للبنات. ولم يتمكن أعضاء الهيئة الأكاديمية من تقديم مبرر واضح لاختيار هذه المؤسسات، ولا تقديم أمثلة واضحة عن كيف أن هذه المقايسة كانت مُجدية فيما يتعلق بتعزيز جودة برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال. وإضافة لذلك، فإن المواد المُسانِدة التي قدِّمت للجنة المراجعة "بوصفها أدلة مقايسة" لم تقدِّم أية معلومات إضافية يمكن أن تكشف عن وجود أي نشاط آخر سوى إدراج قوائم من دون تعليق لأهداف برنامجيْ بكالوريوس إدارة الأعمال وماجستير إدارة الأعمال في عدد من المؤسسات الأخرى. وتلاحظ لجنة المراجعة بأن الكلية قد كانت نشِطة في جمع البيانات الخاصة بالمقايسة المرجعية (تم جمعها بالدرجة الأولى من شبكة الإنترنت)، ولكن اللجنة لم تتمكن من إيجاد أدلة، فيما يتعلق بالتوثيق، والمناقشات/ الاجتماعات الرسمية التي عُقِدت من أعضاء من المؤسسات الأخرى، أو من المناقشة مع أعضاء هيئة التدريس، عن كيفية استخدام تلك البيانات. هذا، ويسرِد تقرير التقييم الذاتي العديد من عمليات الاعتماد الخاصة بالموضوعات الدراسية والبرامج الأكاديمية التي حققتها كليات معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT) الأخرى. ولكن لجنة المراجعة لاحظت بأن ليس هناك من بين هذه العمليات ما له صِلة مباشرة بتخصص إدارة الأعمال/ الإدارة.

4-3 تُرحِّب لجنة المراجعة بالممارسة المبتكرة المتمثلة في عقد مؤتمر للجهات ذات العلاقة بالمؤسسة في 12 ديسمبر من عام 2010. وقد جرت مناقشة واضحة في ذلك المؤتمر لعدد من القضايا المهمة ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بجودة الطلبة المُتخرجين، مع الخروج بتوصيات بتعديل المقررات الدراسية وإعداد مقررات دراسية جديدة. ولكن لم يتضح للجنة المراجعة كيفية التعامل مع هذه التوصيات، أو الإجراءات المُتخذة لتنفيذها، لاسيما مع تأكيد أعضاء هيئة التدريس أثناء المناقشات بأنهم غير قادرين على إجراء تعديلات كبيرة في المنهج الدراسي.

4-4 وكما سبق القول بخصوص المؤشر رقم (1)، فإن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على وجود عملية تدقيق داخلية أو خارجية لتقييم المقررات الدراسية. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يذكر بأن "الحرم الجامعي لمعهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، يقوم بتنفيذ نظام رسمي للتدقيق الداخلي لأعمال الطلبة في الفصل الدراسي الشتوي من العام 2010" ويشير إلى مسودة إرشادات مقدّمة في الملحق رقم (13) (التدقيق الداخلي) للتقرير، فعند فحص الوثائق وجدت لجنة المراجعة أن الملحق(13) لا يشير إلا إلى السياسات الخاصة بالإرشاد الأكاديمي للطلبة. وخلال المناقشة التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت اللجنة بعدم وجود سياسة للتدقيق الداخلي لأدوات التقييم أو لأعمال الطلبة في المقررات/ الامتحانات. أضِف إلى ذلك، فقد اطّلعت لجنة المراجعة على مجموعة من أعمال الطلبة، واتفق أعضاء اللجنة بأن معيار الإنجاز في كل مقرر من المقررات التي تم فحصها تقريباً لم يكن يتطابق مع المعايير المتوقع وجودها في مستوى المقررات الدراسية التي يتم تدريسها. كما أنَّ معايير التصحيح لم تكن شفافة، وفي العديد من الحالات كانت الأعمال التي وُجدت في ملفات الطلبة مصحوبة بالحد الأدنى من التغذية الراجعة التي يمكن أن تساعد الطلبة على كيفية تحسين أدائهم. وقد ذكر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن الامتحانات التي خضعوا لها كانت تتسم – على العموم – بالسهولة، غير أنها لم تتسم بالوضوح من حيث الأسس التي يُمنحون بموجبها درجات معينة.

5-4 من خلال مراجعة مدة الدراسة المُبيَّنة في الوثائق التي قدّمتها الكلية، ومن خلال المناقشة مع الخريجين، وجدت لجنة المراجعة بأن الطلبة كانوا قادرين على اختزال مدة دراستهم. وقد أشار بعض الطلبة إلى تمكنهم من إنهاء دراستهم في الجامعة خلال سنتين. ومن خلال المناقشات

التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس اتّضح بأن ذلك كان مرتبطًا بحقيقة أن معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT) كان في السابق يطبِّق النظام الرباعي بدلاً من نظام الفصول الدراسية، وأن الطلبة الآن لا يُسمح لهم بدراسة أكثر من 18 ساعة معتمدة في كل فصل دراسي أو 21 ساعة معتمدة في الفصل الأخير قبل التخرّج. كما لوحِظ كذلك بأن أية ساعات إضافية تتجاوز الحد المذكور من الساعات أعلاه يجب أن تتم بموافقة من عميد الكلية. وترى لجنة المراجعة أن على الكلية أن تراقب بدقَّة مدة الدراسة فيها؛ لكي تضمن عدم تجاوز العبء الدراسي على الطلبة للحد المطلوب، ولكي تضمن جودة التعلّم من حيث العُمق والسعة.

4-6 شعرت لجنة المراجعة بالقلق من عدم وجود نصوص واضحة في ضوابط التقييم فيما يتعلق بعدد المرات التي يُسمح فيها للطلبة من إعادة المواد الدراسية من أجل تحقيق النجاح.

4-7 لم تتمكن لجنة المراجعة من أن تفحص بدقَّة تحليلاً لدفعات الطلبة يمكن أن يقدّم بيانات عن معدل نجاح الطلبة وتقدمهم خلال فترة الدراسة. وكان هناك إقرار بأنه بمقتضى البُنية التي كانت تُدرّس وفق المقررات الدراسية، فقد كان من الصعب تتبع مثل هذا الجانب. كما لوحِظ كذلك أن الإحصائيات الخاصة بذلك قد أعدتها الكلية مركزياً في نيويورك، وأنه كانت هناك بعض الصعوبات في تفسيرها محلياً. وترى لجنة المراجعة أنه من المهم ضمان وجود تحليل دقيق للبيانات المتوفرة من أجل إثراء الخطوات الممكن اتخاذها؛ لتحسين تدريس البرنامج، وأنه من المطلوب وجود تنسيقٍ أفضل مع المسجِّل في معهد نيويورك للتكنولوجيا المركزي، ومع دائرة التخطيط والتقييم الخاصة بالمعهد في نيويورك. كما توصي لجنة المراجعة كذلك بأن تكون للكلية مشاركة أكبر في تحديد كيفية إعداد وتقديم التقارير بما يتناسب والواقع المحلي من أجل تفسير أفضل لهذه التقارير.

4-8 تنفّذ الكلية دراسات مسْحية للخريجين وأرباب العمل، وهي ملتزمة بشكل واضح بأن يحصل الطلبة على الوظائف المناسبة بعد إكمال دراستهم. وتشعر لجنة المراجعة بالسرور نحو التعليقات الصادرة من الخريجين والتي تشير إلى أن الكلية قد حافظت على مشاركتها في مساعدة الطلبة في الحصول على الوظائف بعد التخرج.

4-9 تلاحظ لجنة المراجعة وترحِّب بنيَّة الكلية في تطبيق خدمة اختبار تُعرف بالاختبار في مجال التخصص (Test Major Field)؛ لتكون أحد المكوّنات الإلزامية لبرنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال ابتداءً من الفصل الدراسي الشتوي من عام 2011. وترى لجنة المراجعة أن هذا الإجراء سوف يمثِّل مصدراً قيِّما للمعلومات من أجل التحقق مما وصل إليه الطلبة. ولكن نتائج هذا الاختبار لم تكن متوفرة لكي تطّلع عليها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة.

4-10 تلاحظ لجنة المراجعة أن الكلية قد حققت معدلاً عالياً (69% في العام الأكاديمي 2010/2009) في حصول الطلبة على فرص العمل، وتوجهاً قويا للالتحاق بالمؤسسة باعتباره دليلاً على أن الطلبة يتم إعدادهم بشكل جيد لممارسة وظائفهم التي يختارونها. ولكن لجنة المراجعة تلاحظ كذلك أن المعلومات الإحصائية المسانِدة المُقدّمة في تقرير التقييم الذاتي حول الدراسة المسْحية للطلبة المتخرجين، والتي أجرتها دائرة نيويورك للبحوث المؤسسية وتقارير التقييم الصادرة عن معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، تشير إلى معدل نجاح أقل (56.3%)، استناداً على عيِّنة صغيرة للغاية (15 مشتركًا اثنان منهم ذكروا أنهم كانوا موظفين قبل الالتحاق بالمؤسسة). وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بمراجعة متأنية للبيانات التي تستطيع الحصول عليها إما مركزياً وإما محلياً؛ من أجل ضمان أن تتوصل إلى استنتاجات صحيحة وموثوقة بناءً على البيانات الإحصائية المتوفرة.

4-11 قامت الكلية بتنفيذ آليات مناسبة لضمان الجودة من أجل ضمان مراقبة ومعالجة ظاهرة تضخُّم الدرجات. وقد اتضح ذلك من خلال المقارنات المُقدّمة لإنجازات الطلبة في العامين الأكاديميِّن 2009/2008 و2011/2010. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه لايزال هناك بعض الميْل لإحراز الطلبة لدرجات عامة بتقدير "ممتاز" أو "جيد جداً" وتوصي اللجنة بأن تواصل الكلية مراقبة هذا الأمر.

4-12 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود لجنة المراجعة الإشادة بما يلي:

- هناك رغبة للانخراط في نشاط المقايسة المرجعية والاستجابة لمتطلبات الاعتماد الخارجي
- هناك التزام نحو تنفيذ اختبار التخصص يكون إلزاميًّا للبرنامج.

4-13 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- وضع أدوات تقييم لقياس مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج، وعلى مستوى المقررات الدراسية
- مراجعة الأسباب الكامنة وراء وضع وتطبيق مخرجات التعلّم وفقاً لكل عضو هيئة تدريس على حِدة
- وضع تفسير واضح لأنشطة المقايسة المرجعية، وتوثيق واضح لأية تغييرات في تقديم البرنامج نتيجة لهذه الأنشطة
- ضمان أن تكون ضوابط التقييم، بما فيها الفرص الممنوحة لإعادة التقييم، واضحة ومفهومة لدى جميع أعضاء هيئة التدريس
- ضمان أن يكون هناك تناسق ووضوح في الدرجات التي تُمنح للطلبة، وأنه من الممكن القول بوضوح أن هذه الدرجات تُمنح على أساس الأداء فيما يتعلق بمخرجات التعلّم المتوقعة الخاصة بالمقررات
- مراقبة دقيقة لعبء العمل المُناط بالطلبة من أجل ضمان عدم تحميلهم ما يفوق طاقتهم من خلال دراسة أعداد كبيرة من الساعات المعتمدة
- تنفيذ نظام صارم لوضع التقارير الخاصة بتقدّم الطلبة، وضمان أن تكون البيانات المُقدّمة دقيقة ويتم وضعها بطريقة يمكن تفسيرها بسهولة، وتتضمن تحليلاً متناسقًا لأداء الطلبة بحسب الدُّفعات
- مواصلة مراقبة تضخُّم الدرجات.

4-14 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5-1 يسرِد تقرير التقييم الذاتي ومواده المساندة عدداً من السياسات العامة بالنسبة لمعهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT)، والتي تؤثر على إدارة برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال. وعلى العموم، فإن لجنة المراجعة تعتقد بأن هذه السياسات فعّالة، ولكن هناك حاجة لإعطاء المزيد من الاهتمام بكيفية تطبيع هذه السياسات بشكل خاص، ووضعها موضع التطبيق لضمان تعزيز الجودة.

5-2 تشعر لجنة المراجعة بشيء من القلق وبشكل خاص مما ذُكِر أثناء المناقشات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس؛ بأن عملية إعداد المنهج الدراسي كانت يجب أن تتم بالرجوع إلى نيويورك، على الرغم مما لوحِظ في الواقع بأنه لم يكن من المعتاد رفض أية مقترحات بهذا الصدد. أضف إلى ذلك، تشير الخطة الاستراتيجية لكلية الإدارة، والمقدمة في الملحق رقم (10) من تقرير التقييم الذاتي، بأنه "وبالرغم من تطبيق سياسة إدارة المنهج الدراسي، فإن المشاركة الخارجية الفعلية في عملية التخطيط للمنهج ضعيفة تماماً في فروع المؤسسة حول العالم". ولابد للجنة المراجعة من القول بأن هناك أمثلة مختلفة على أنه من الواضح أن التواصل بين الفرع الرئيس لمعهد نيويورك للتكنولوجيا (NYIT) وفرع المعهد في البحرين لم يكن فعّالاً. ففي الملحق رقم (11) من الوثائق، على سبيل المثال، يشير عدد من أعضاء هيئة التدريس بأن التواصل بين معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT-Bahrain)، ومعهد نيويورك للتكنولوجيا-نيويورك (NYIT-New York) بحاجة للتحسين، وأن التواصل عبر البريد الإلكتروني غير فعّال، وأنه من المطلوب إيضاح أدوار ومسئوليات قسم الموارد البشرية في نيويورك. كما لا يوجد تعليق بخصوص الخطوات التي تم اتخاذها لحل هذه المشكلات. كما يورِد تقرير التقييم الذاتي مثلا لأحد النشاطات الرسمية لبرنامج التطوير المهني في فرع المعهد بالبحرين، متضمناً تسجيلاً مصوراً للتواصل عن بُعد(Video conference) مع فرع المعهد في نيويورك (قامت الكلية بتنظيمه وبمشاركة 40 شخصاً). ولكن هذا اللقاء قد تم إلغاؤه؛ لأن فرع نيويورك قام بتغيير التوقيت المقرر لعقد اللقاء دون إشعار الموظفين في فرع البحرين بذلك لظنهم أن هذا الأخير سيكون مغلقاً في ذلك الوقت. أضف إلى ذلك، لم يكن من الواضح خلال المناقشات التي أجرتها

لجنة المراجعة مع الموظفين والعميد بأن بعض التقارير الواردة من فرع المعهد في نيويورك لا يفهمها موظفو معهد نيويورك للتكنولوجيا– البحرين (NYIT–Bahrain).

3–5 لم ترَ لجنة المراجعة أدلة على وجود مراجعة دورية منتظمة للبرنامج، على الرغم من أن الكلية كانت سبّاقة بشكل واضح في التعامل مع بعض القضايا التي ظهرت خلال المراجعات السابقة التي قامت بها وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي. إن أعضاء لجنة المراجعة يَروْن أن البرنامج سيستفيد بصورة كبيرة من تنفيذ نظام مراجعة موثَّق بوضوح يتضمن جمعاً منظَّماً لجميع الأدلة ذات العلاقة بأداء الطلبة وتقدمهم، وتقييم الطلبة للمقررات الدراسية، والتأمل النقدي لأعضاء هيئة التدريس بخصوص تدريس المقررات الدراسية والتعزيزات الممكنة، والآراء الداخلية والخارجية من أن المعايير المتحققة تتناسب مع المقاييسات المرجعية المحلية والعالمية للمؤهلات العلمية الممنوحة.

4–5 أما تقييم الطلبة للمقررات، فيتم باستخدام نموذج تقييم موحَّد ومُحوسب، يتم تطبيقه عبر شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فلم يكن الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على عِلمٍ بأية تغييرات تمت بناءً على التغذية الراجعة التي قدّموها. ولم يكن واضحاً لدى لجنة المراجعة (سواء من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، أو من خلال المقابلات مع الموظفين) الآليات المتّبعة في نشر نتائج التقييمات التي يقوم بها الطلبة، ولا عن كيفية الاستفادة من هذه النتائج لتعزيز عملية التدريس. وقد لاحظت لجنة المراجعة بأنه قد تم إنشاء مجلس استشاري طلابي واطّلعت اللجنة على محضر اجتماعه المنعقد في تاريخ 2 نوفمبر 2010. ولاحظت لجنة المراجعة أن المجلس الاستشاري من الممكن أن يكون أداة مفيدة للاستعانة المباشرة بآراء الطلبة، ولكن هناك حاجة لوضع تعريف أكثر وضوحاً لدوْر هذا المجلس ومكانته.

5–5 لاحظت لجنة المراجعة بأن هناك آلية فعّالة لتقييم أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل استخدامها في إعداد خطة سنوية لأعضاء هيئة التدريس. ويتم تقديم الدعم لهؤلاء الأعضاء من خلال وِرش العمل ومن خلال مركز التعليم والتعلّم. كما توجِّه الدعوة لأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام التفرغ جزئي للمشاركة في أي تدريب يتم تقديمه، على الرغم من أن الخطط الخاصة بطرح برنامج تعريفي رسمي لهؤلاء الأعضاء لم يتم تنفيذها إلى الآن.

5-6 من الواضح أن هناك عدداً كبيراً من المُدخلات التي يُمكن بمجموعها أن توفر قاعدة من الأدلة، التي يمكن استخدمها لإثراء القرارات الاستراتيجية حول فاعلية البرنامج – وتشمل وجود العدد الكافي من المدرسين، الموارد المادية والوظيفية، التقارير التي يعدُّها أعضاء هيئة التدريس وآراؤهم حول تدريس المقررات وفاعليته، المداولات المحلية والمركزية حول السياسات والإجراءات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالأوضاع الدراسية للطلبة، وأداء الطلبة وتقدّمهم. ولكن المسئولية القائمة على العِلم بهذه الجوانب قد تشتت بين العديد من الأشخاص، وفي مواقع متعددة، محلية ومركزية على حدٍّ سواء. أما مسئولية تنفيذ ضمان الجودة وتعزيزها فليس من الواضح أن هناك من يتصدى لحملها سواء أكانت لجنة محددة أم مجموعة الأفراد الذين بوسعهم القيام بالإشراف على كافة مصادر الأدلة، والذين بوسعهم كذلك الادعاء بتحمّل مسئولية ضمان وجود نقل وتوصيل فعّال لخطط التعزيز ومراقبة الآثار المترتبة عليها. ومن هنا، فلابد من معالجة المشكلات الناجمة عن عدم وجود توثيق شامل ودقيق في الملفات المادية الموجودة في الحرم الجامعي، إلى جانب جمع البيانات ذات العلاقة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب، وذلك من أجل ضمان إثراء التعزيزات المقترحة وإغنائها ببيانات موثوقة، ومن أجل تمكين مراقبة الآثار المترتبة على هذه التعزيزات. إن ضمان الجودة سيتحسن إلى حدٍّ بعيد من خلال وجود آلية رسمية لإدارة ضمان الجودة والإجراءات التي تدعم تنفيذها والتحقق منها.

5-7 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- هناك عدد من الدراسات المسْحية التي تم القيام بها للحصول على تغذية راجعة من الطلبة، والخريجين، وأرباب العمل، والموظفين
- هناك أدلة على وجود آليات لدعم التحسين المستمر على المستوى المؤسسي.

5-8 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- أن تضعَ نصاً أوضح عن كيفية تطبيق السياسات والإجراءات، وأن تحدد بشكل خاص مسئولية المستويات المختلفة بشكل واضح في ضمان فاعلية هذه السياسات والإجراءات

- أن تضمن تعزيز الاتصالات بين الحرم الجامعي المحلي ومعهد نيويورك للتكنولوجيا (NYIT)، وأن تقوم، بقدر الإمكان، بمنح صلاحيات أوسع لدعم عملية تغيير المنهج الدراسي والمبادرات المحلية لتعزيز عملية التدريس
- أن تُنفّذ نظاماً موثَّقا للمراجعة الدورية
- أن تقوم بصورة عاجلة بمعالجة وضع وتنفيذ آليات تضمن بأن أدوات وعملية التقييم صارمة وموثوقة
- أن تضمن بأن الإجراءات المتخذة بشأن الاحتفاظ بسجلات مطبوعة دقيقة، والأهم من ذلك ضمان إمكانية الوصول السهل للسجلات المحفوظة على أجهزة الحاسوب، وإمكانية الحصول على النتائج المطلوبة من هذه السجلات بشكل يدعم التفسير واتخاذ القرارات المتعلقة بضمان وتعزيز الجودة
- أن تفكِّر بجمع المصادر والبيانات المتعددة والمتعلقة بضمان وتعزيز الجودة في إصدارٍ واحد، يبيّن بشكلٍ واضح الإجراءات الواجب اتِّباعها، ومتى يجب تطبيق هذه الإجراءات، والشخص أو الأشخاص المسئولين عن ضمان اتِّباع هذه الإجراءات وآلية نشر النتائج الخاصة بفعاليات وأنشطة تعزيز الجودة.

9-5 الحُكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009، الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

لا توجد ثقة في برنامج بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال المقدم من قِبل معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين (NYIT).